

اثر التعاون الاقتصادي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بين الصين والجزائر :
دراسة قياسية للفترة بين(2003-2019).

The impact of economic cooperation in attracting foreign direct investment between China and Algeria: a standard study for the period (2019-2003)

طالب دكتوراه: بالأحمر الحاج ¹، الدكتور حمزة علي ²

¹ مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية. المركز الجامعي نور البشير البيض ،

h.bellahmar@cu-elbayadh.dz

² مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية. المركز الجامعي نور البشير البيض ،

a.hamza@cu-elbayadh.dz

تاريخ النشر: 2023/04/30

تاريخ القبول: 2023/04/29

تاريخ الاستلام: 2023/01/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تبيان اثر التعاون الاقتصادي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بين الصين والجزائر التي تتوفر على امكانيات ضخمة مادية وبشرية في اطار منتدى التعاون الصيني الافريقي الذي كان ادات لاهتمام الصين بالقارة الافريقية بداية من سنة 2000 بعد تطورها السريع في قدراتها الاقتصادية، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد محاولين ابراز اثر المتغيرات المستقلة المفسرة للتعاون الاقتصادي وهي: (الناتج المحلي الاجمالي-سعر الصرف - اجمالي تكوين راس المال(الاستثمار المحلي) -الكتلة النقدية-التضخم-الانفتاح الاقتصادي -الاستقرار السياسي)على المتغير التابع وهو تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصيني الى الجزائر للفترة بين سنة 2003-2019، خلصت النتائج الى:وجود علاقة قوية موجبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي اما التضخم والاستقرار السياسي فهناك علاقة قوية لكن سالبة،الناتج المحلي الاجمالي و سعر الصرف و اجمالي راس المال و الكتلة النقدية العلاقة غير معنوية أي لا يوجد تأثير لهذه المتغيرات على الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق من الصين الى الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الجزائر -الصين-نموذج الانحدار المتعدد -التعاون الاقتصادي-الاستثمار الاجنبي المباشر.

تصنيف جال : C25 -E22-F 02-N 17-N 15.

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of economic cooperation in attracting foreign direct investment between China and Algeria, which has huge material and human potential within the framework of the China-Africa Cooperation Forum, which was a tool for China's interest in the African continent beginning in the year 2000 after its rapid development in

its economic capabilities, using the regression model The multiple attempts are trying to highlight the impact of the independent variables that explain economic cooperation, which are: (Gross Domestic Product - Exchange Rate - Gross Capital Formation (domestic investment) - Monetary Mass - Inflation - Economic Openness - Political Stability) on the dependent variable which is Chinese foreign direct investment flows to Algeria. For the period between 2003-2019, the results concluded: There is a strong positive relationship between foreign direct investment and economic openness. As for inflation and political stability, there is a strong but negative relationship. Gross domestic product, exchange rate, total capital and monetary mass. The relationship is not significant, that is, there is no The impact of these variables on the foreign direct investment flowing from China to Algeria.

Keywords: Algeria - China - multiple regression model - economic cooperation - foreign direct investment.

Jel Classification Codes: C25 –E22-F 02-N 17-N 15.

1. مقدمة:

يحتل موضوع التعاون الاقتصادي والاتفاقيات التجارية الإقليمية مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية بين الدول، سواء كانت هذه الدول دولا متقدمة أو دولا نامية. وترجع أهمية التعاون الاقتصادي بين دول العالم الى عدم امكانية استغناء أي بلد ما مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي فيه عن بقية دول العالم الأخرى، بسبب تفاوت الدول من حيث الميزات الطبيعية والمكتسبة لديها ومحاولة الاستفادة من مكاسب التجارة مع الخارج. والمتبع لتطورات الاقتصاد العالمي فقد شهد ظهور العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية لمواجهة تحديات التنمية في الداخل وانعكاسات العولمة في الخارج.

وعلى هذا الاساس اتجهت الصين من خلال توجهاتها الخارجية التي تخدم مصالحها الداخلية نحو توسيع نفوذها ومكانتها، باعتبارها فاعل جديد له وزنه في الساحة الاقتصادية العالمية، ولذا نجد الصين قد اولت اهتماما ملحوظا بدول شمال افريقيا منها الجزائر سعيا منها لابرار مكانتها في المنطقة وبناء علاقات اقتصادية متميزة معها سواءا كانت تجارة بينية او استثمار اجنبي وذلك لتأمين الموارد الطبيعية والطاقة، وقد كانت بؤادر هذا الاهتمام من بكن المتمثل في منتدى التعاون الافريقي عام 2000، وما عرفته السنوات العشرة الاخيرة من كثافة في العلاقات الصينية الجزائرية حيث عرفت هذه العلاقة تعاون في مختلف المجالات والقطاعات على غرار المجال الاقتصادي و السياسي و الدبلوماسي ،سعت الجزائر من هذا التقارب و التعاون ان تحقق قفزة نوعية في معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع في حجم التبادل التجاري بين الصين والجزائر اضافة الى حجم الاستثمارات الصينية في المنطقة، خاصة ما تعلق بالموارد الطبيعية والخدمات والبنية التحتية وذلك لتعزيز

نفزدها ومكانتها في المنطقة من جهة و من جهة اخرى الاستفادة من السوق الجزائرية و استثمار رؤوس الاموال المتراكمة .وعلى هذا الاساس كانت الاشكالية الرئيسية كالآتي:

ما مدى مساهمة التعاون الاقتصادي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصينية الى الجزائر

خلال الفترة 2003-2019 ؟

وللاجابة على الاشكالية الرئيسية وجب علينا طرح التساؤلات التالية:

- ماهو التعاون الاقتصادي ؟
- ماهو واقع الاستثمار الاجنبي المباشر بين الصين والجزائر ؟
- ماهو واقع مناخ الاعمال في الجزائر وكيف يمكنه استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر؟
- هل هناك اثر بين المتغيرات المفسرة للتعاون الاقتصادي ومناخ الاعمال و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصيني الى الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللاجابة على الاشكالية الرئيسية والاشكاليات الفرعية للوصول الى النتائج المرجوة ،نطلق من مجموعة من الفرضيات والتي تجيب عن الاشكاليات السابقة وهي:

- التعاون الاقتصادي يبقى دعوة دائمة من جهة الدول الفقيرة والمتخلفة لحث الدول الغنية المتقدمة على مساعدتها سواء عن طريق الاستثمار و نقل التكنولوجيا المتقدمة إليها أو مدها برؤوس الأموال اللازمة لتنميتها أو فتح أسواقها أمام منتجاتها بأسعار عادلة،تحكمه عدة محددات مثل التفاعيات الثنائية والتجارة البينية وكذا الاستثمار الاجنبي بشقيه .
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر احد وسائل التمويل الخارجية تحدده عوامل مختلفة استثمارية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات المستقلة والاستثمار الاجنبي المباشر الصيني المتدفق الى الجزائر على المدى البعيد.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في ابراز دور التعاون الاقتصادي باعتباره اداة اساسية في ترقية الاستثمارات وكذا مناخ الاعمال و اظهار الاهمية البالغة في زيادة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،ومعرفة طبيعة العلاقة و قوتها مع هته الاخيرة باسقاط النمذجة القياسية عليه بتطبيق نموذج الانحدار المتعدد ،كما ان اهمية الدراسة تكمن كذلك باعتباره موضوع الساعة الذي يشغل الجزائر و شمال افريقيا عموما و القوى الاقليمية الدولية خصوصا باعتبار الجزائر منطقة استراتيجية و سوق خصبة تتجه اليها الانظار و تتكالب عليها القوى الاقليمية الاخرى الى جانب الصين،كذلك حداثة الفترة الزمنية و النموذج القياسي المستخدم.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في اطارين هما: اولا الاطار الزماني هو الفترة بين سنة 2003 -2019 وقد وقع اختيارنا لهاته الفترة لكون ان العلاقة الجزائرية الصينية بدأت بقوة في هاته الفترة وذلك من خلال الاستثمارات الكبيرة المثلثة في

عدة مشاريع ضخمة منها جامع الجزائر الاعظم ،اما ثانيا هو الاطار المكاني فقد وقد الاختيار على الصين والجزائر كون الاجزائر تمثل منطقة استراتيجية اقتصادية وسوق خصبة بالنسبة للاقتصاديات القوية منها الصين .

منهج الدراسة :

تم الاعتماد في هته الدراسة على المنهج التجريبي الذي يعتمد على جمع البيانات ودراسة الوثائق والاحصائيات من اجل تحديد مؤشرات التعاون الاقتصادي وكذا مناخ الاعمال في الجزائر المؤثرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بين الصين والجزائر، وستعتمد في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع والمقالات والملتقيات والتقارير التي تصدرها الهيئات الدولية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد كنموذج قياسي لمعرفة قوة العلاقة بين التعاون الاقتصادي ومناخ الاعمال والاستثمار الاجنبي المباشر ومدى ايجابيتها بين الصين والجزائر باستعمال برنامج (Eviews12).

-محاور الدراسة:

-المحور الاول:التعاون الاقتصادي .

-المحور الثاني:استراتيجية الصين للاستثمار الاجنبي المباشر في افريقيا-حالة الجزائر -

-المحور الثالث :واقع مناخ الاعمال في الجزائر ودوره في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

-المحور الرابع:الدراسة القياسية (الطريقة والادوات).

-الدراسات السابقة:

-1-دراسة (Yap & Sumon, 2011, pp. 75-87)

بمعنوان:(الاستثمار المتعلق بالتعاون الاقتصادي الصيني: تحقيق في الاتجاه وبعض الآثار المترتبة على الاستثمار الخارجي).

تهدف الدراسة الى :تبين الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من الصين المتعلق بالتعاون الاقتصادي مع العديد من الدول ومدى تاثيره بهذا التعاون باستعمال نموذج الجاذبية حيث كان المتغير التابع هو الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من الصين ،والمتغيرات المستقلة هي(الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن حجم السوق) -نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي -المسافة الجغرافية بين البلدان المصدر والمتلقية(تعبر عن تكلفة النقل للعمل)-النمو الاقتصادي-استقرار الاداء الاقتصادي-المسافة الجغرافية بين الصين والدولة المستفيدة المحتملة- تكامل الاقتصاديين- الجودة المؤسسية- الموارد الطبيعية- الحقوق السياسية.خلصت النتائج الى :

-الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما كان له الأثر الإيجابي المتوقع على الاستثمار المتعلق بالتعاون الاقتصادي الصيني .

- يزداد الاستثمار المتعلق بالتعاون الاقتصادي الصيني بشكل حاد مع انخفاض مستوى التنمية في بلد ما ، حيث ترتبط حالة التنمية عكسياً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

- الاستثمار المتعلق بالتعاون الاقتصادي الصيني أعلى بالنسبة للبلدان الأقرب ثقافياً إلى الصين.

- هذا الاستثمار أعلى في البلدان التي تربط الصين بها علاقة تجارية مهمة.

- الاستثمار المتعلق بالتعاون الاقتصادي سيكون أعلى في البلدان التي توجد فيها بيئة العمل أو الجودة المؤسسية جيدة.

- الاستثمار المتعلق بالتعاون الاقتصادي الصيني سيكون أعلى بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد.
- الاستثمار المتعلق بالتعاون الاقتصادي أعلى بالنسبة للبلدان التي تكون فيها الحقوق السياسية ضعيفة.

2-دراسة : (Normaz Wana Ismail, September 2009, pp. 385-407)

(تأثير التكامل الاقتصادي للاسيان على الاستثمار الأجنبي المباشر) (Kugler, September 2009, pp. 385-407)

تهدف الدراسة الى تبيان دور اتفاقية التجارة الحرة في زيادة جاذبية دول الآسيان للاستثمار الأجنبي المباشر من الأعضاء وغير الأعضاء ، استخدمت متغيرات مستقلة وهي : (الناتج المحلي الاجمالي-نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي-الحدود المشتركة-اللغة-الانفتاح-المسافة الجغرافية-التكامل الاسياني)، تم تغطية الفترة الزمنية في هذه الدراسة بعد تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية (1995-2003) (AFTA). تم استخدام نموذج الجاذبية في هذه الدراسة في التحليل على أساس تحليل بيانات المقطع العرضي واللوحة. هناك تأثيران رئيسيان تم تناولهما في هذه الدراسة ، وهما تأثيرات REI على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المنطقة. النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة هي أن ASEAN5 يستثمرون في بعضهم البعض أقل مما استثمروا في أعضاء ASEAN الجدد. كشفت النتائج التجريبية من خارج المنطقة الاستثمار الأجنبي المباشر أن REI تزيد البلدان من الاستثمار في الآسيان أكثر من أي منطقة أخرى في العينة. علاوة على ذلك ، وجد مزيد من التحقيق أيضًا أن الولايات المتحدة واليابان استثمرتا في ASEAN5 أكثر مما استثمرتهما في أعضاء ASEAN الجدد.

3-دراسة(عثمان سمير عثمان-محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اطار سياسة التحرير الاقتصادي في مصر 2021) (عثمان، 2021، الصفحات 213-233)

تهدف الدراسة الى تحليل وقياس اثر العلاقة بين محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات التحريرالاقتصادي من ناحية و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من ناحية اخرى في مصر خلال الفترة 1990-2019 باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد (طريقة المربعات الصغرى) واستعمال برنامج 12 EVIEWS تم استخدام المتغيرات المستقلة التالية(الناتج المحلي الاجمالي-تكوين راس المال-معدل التضخم-معدل المعروض النقدي-مؤشر النزاهة الحكومية-مؤشر الحرية المصرفية المالية-مؤشر حرية الاستثمار ومؤشرالانفتاح)اما المتغير التابع فهو تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر،خلصت النتائج الى:

- تأثير مؤشرات الحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لمصر
- كما خلصت النتائج الى وجود تأثير لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر (الناتج المحلي الاجمالي-التكوين الراسمالي -معدل نمو المعروض النقدي-الانفتاح)على التدفقات الاستثمارية باستثناء معدل التضخم الذي لم يكن معنوي.

4-دراسة Leonard K.Chang and Zihni Ma- University of Chicago press

2010 (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين): (Ma, March 2010, pp. 545-578)

تهدف هاته الدراسة إلى إيجاد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى الصين لفهم ما في الصين، تهدف هاته الدراسة إلى إيجاد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للصين باستخدام أهم المحددات وهي: GDP, PGDP واللغة و الحدود و الاحتياطات الأجنبية و معدل انخفاض شبه العملة و الاتجاه الزمني و المسافة و ذلك باستخدام بيانات بانل ل 50 دولة .

الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى الصين- الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المضيف - الناتج المحلي الإجمالي للفرد- المسافة-متغير وهمي لاستخدام اللغة الصينية-الحدود-اقتصاد غير ساحلي-الاحتياطات الأجنبية-الانفتاح الاقتصادي- معدل انخفاض شبه العملة، حيث خلصت الدراسة إلى أن GDP للاقتصاد المضيف كان له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر لكن PGDP تأثير سلبي . و قد أثرت كل من اللغة و المسافة و الحدود على الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا .

5-محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول افريقيا دراسة: (Gichamo ;Tesfanesh Zekiwos)

2018 Dodertorns university (Gichamo, 2012, p. 50)

تهدف الدراسة إلى: تبين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول إفريقيا الصحراوية للفترة بين 1986_2010 باستعمال نموذج بانال باستخدام تحليل البيانات لسائقي السيارات حيث استعملت مجموعة المحددات المتمثلة في:

• الناتج المحلي الاجمالي-نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي- نمو الناتج المحلي الاجمالي- خط الهاتف لكل 10 شخص- تكوين رأس المال الثابت الاجمالي (GFCFit)كمقياس للبنية التحتية - التضخم يستخدم كمؤشر لاستقرار الاقتصاد الكلي- تأثير الاستثمار FDI خلصت الدراسة إلى:

• الناتج المحلي الاجمالي الذي يستخدم كوكيل لحجم السوق حيث يرتبط ارتباط وثيق إيجابي مع FDI, أي حجم سوق البلد المضيف هو العامل و المحدد لتدفقات FDI.

أما PGDP فهو مهم للغاية في تدفق FDI ووجود علاقة سلبية أي كلما زاد PGDP قل FDI.

• الانفتاح مهم جدا لتدفق FDI حيث زيادة ب 1% في الانتاج تزيد ب 0,33 في FDI علاقة ايجابية قوية .

• الهاتف: تأثير تافه ليس له تأثير .

• تكوين رأس مال الثابت على علاقة ايجابية مع تدفق FDI

• تأثير FDI علاقة ايجابية .

• التضخم: على علاقة سالبة, حيث زيادة INF ب 1% يخفض تدفق FDI ب 0.10 % .

المحور الاول :المفاهيم النظرية للتعاون الاقتصادي :

سوف نتطرق في هذا المحور الى عرض اهم المفاهيم الاساسية للتعاون الاقتصادي واهدافه.

1-تعريف التعاون الاقتصادي :

لقد تعددت التعاريف المرتبطة بالتعاون الاقتصادي نذكر منها:

يعرف التعاون الاقتصادي على انه :ازالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق اتفاقيات تجارية و اجراءات تنسيقية بين الدول في مجالات التنمية المختلفة والاستثمار في مشروعات مشتركة و تفعيل دور المؤسسات المالية والتعاون بين اسواق الازراق المالية و سوق العمل. (عليان، 2009، صفحة 27)

كما يعرف التعاون الاقتصادي على انه محاولة ترتيب سياسات الدول الاقتصادية بطريقة لا تؤدي لاقامة نوع من البناء المؤسسي، وانما تؤدي الى تحقيق اتفاق في الميدان الاقتصادي لبلوغ اهداف اقتصادية محددة، وليس بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون او محاولة نشره الى ميادين اخرى. (اكرام عبدالرحيم، 2002، صفحة 41)

من خلال ماسبق يمكن تعريف التعاون الاقتصادي بأنه مجموعة من التفاعلات و الاتصالات المكثفة بين اطراف عدة من اجل بلوغ اهداف محددة، وذلك بازالة بعض العقبات التي تقف امام العلاقات الاقتصادية الدولية.

2-اهداف التعاون الاقتصادي واهميته: (د-طويل اسيا، 2019، صفحة 396)

ان اهمية التعاون الاقتصادي علة مختلف المجالات تاتي متناسبة و الاهداف المراد تحقيقها، والتي نلخصها فيمايلي:

-تحقيق تنمية اقتصادية لجميع البلدان الاطراف.

-تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في الدول المركز (شركات الام)و تلك الشركات الناشئة في مختلف الفروع في الدول الاجنبية.

-زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات رؤوس الاموال المحلية والمستثمرين المحليين .

-ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية للطرفين.

-تحقيق اكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية في الانتاج والمبادلة.

3-اشكال التعاون الاقتصادي: (عبد المجيد، 2006، صفحة 17)

للتعاون الاقتصادي عدة اشكال حيث تزداد درجته كلما تم الانتقال من شكل الى شكل اخر وتتلخص فيمايلي:

أ-منطقة التفضيل الجمركي(اتفاقية التجارة التفضيلية).ب-منطقة التجارة الحرة.ج-الاتحاد الجمركي.

د-السوق المشتركة.هـ-الاتحاد الاقتصادي.و-الاندماج الاقتصادي.

المحور الثاني:استراتيجية الصين للاستثمار الاجنبي المباشر في افريقيا-حالة الجزائر -

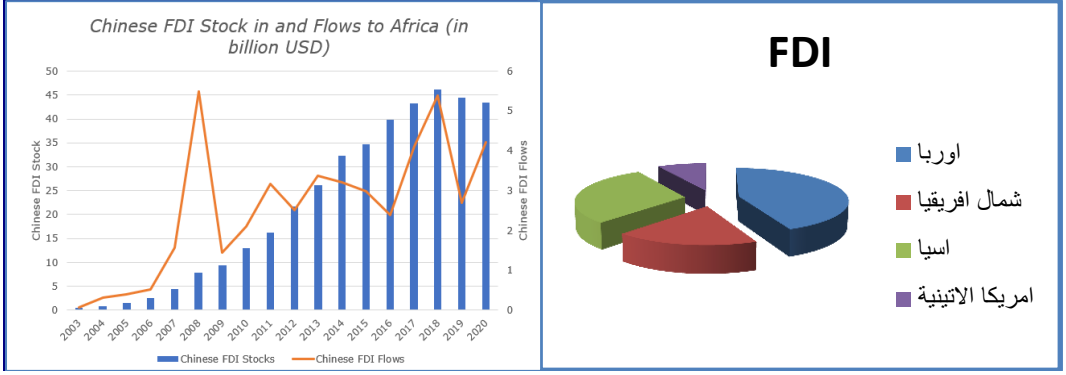
في هذا المحور سوف نركز على استراتيجية الصين اتجاه افريقيا و الجزائر بالخصوص متطرقين الى اهم المخططات الرئيسة للاستثمار الاجنبي المباشر بين الطرفين.

ادى النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين على المدى البعيد الى بروز توقعات متزايدة منذ منتصف التسعينات الى ان الصين قوة اقتصادية عالمية اتجهت من خلال ذلك الى تبني استراتيجيات وسياسات تمكنها من الحفاظ على نجاحها الاقتصادي العالمي الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الامريكية والدول العظمى

وحضيت الدول النامية عموما الدول الافريقية بصفة خاصة بوضع خاص في مخطط اعمالها الاقتصادي وذلك في اطار
التعاون الاقتصادي مع افريقيا من اجل التنمية التي طال امدها في الدول الافريقية . (دريسي، 2007/2008، صفحة
112)

حيث وقد توجت أهمية إفريقيا في السياسة الخارجية للصين بإنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) في عام
2000. ويعقد المنتدى مؤتمرات إقليمية كل ثلاث سنوات وهو بمثابة منصة مهمة لتنفيذ برامج محددة للسياسة الاقتصادية
مع أفريقيا. علاوة على ذلك ، ساهمت سياسة "Going-Global" التي تنتهجها الصين ، والتي تم الإعلان عنها في
عام 2001 ، في تحوّل العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية. من أجل تشجيع التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي
المباشر إلى الخارج ، توفر هذه السياسة للشركات الصينية سهولة الوصول إلى القروض والعملات الأجنبية والسياسات
التفضيلية للضرائب والواردات والصادرات . على الرغم من أن السياسة لا تستهدف إفريقيا في المقام الأول ، إلا أنها تحدد
المجالات الرئيسية التي يتم فيها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، بما في ذلك مشاريع استكشاف الموارد التي تعد نشاطاً
صينياً مهماً بشكل خاص في إفريقيا. عند تحليل العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية ، تسود ثلاث قنوات للتفاعل
الاقتصادي ، وهي التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات (التعاون الاقتصادي). (Mühlen, 2014, p.
05)، فحسب التقديرات الأخيرة لـ "بنك التنمية الإفريقي" 'African Development Bank' AFDB، ارتفعت الاستثمارات الصينية في إفريقيا إلى نحو 170 مليار دولار سنوياً، لتطوير بنيتها التحتية والحفاظ على
نموها الاقتصادي. وتعتبر أفريقيا هي ثاني أكبر وجهة للاستثمار الصيني بعد دول أوروبا ، حيث تطور الاستثمار الأجنبي
المباشر الصيني في أفريقيا من 20 مليون دولار في أوائل التسعينيات إلى ما يقرب من 100 مليون دولار في عام 2000
ووصل إلى أكثر من مليار دولار في عام 2006 . وظل حجم الاستثمار الصيني في أفريقيا في اتجاه متزايد منذ عام
2006 وحتى عام 2017 التي بلغ فيها نحو 110 مليون دولار (بعد قمة المنتدى الصيني الإفريقي لعام 2015) ،
حيث التزمت الصين فيها بمبلغ 60 مليار دولار للقارة. كما شهد الاستثمار الصيني في أفريقيا توسعاً مهماً ، على الرغم
من المنحى التنافسي في التجارة والاقتصاد العالميتين الناتج عن آثار وباء كورونا ، إذ بلغ حجم تدفق الاستثمار الصيني في
القارة السمراء نحو 2.5 مليار دولار لسنة 2020 بزيادة قدرها 9.5% عن عام 2019. والشكل التالي يوضح ذلك:
(عباس، 2022، الصفحات 183-184)

الشكل رقم(01):تطور حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصينية في افريقيا ودول العالم للفترة الممتد من سنة 2003-2020-الوحدة مليار دولار امريكي-



المصدر: Yike Fu , The Quiet China-Africa Revolution: Chinese (Fu, 2021)

: at Available Investment , The Diplomat , November 22, 2021

<https://thediplomat.com/2021/11/the-quiet-china-africa-revolution-chinese-investment>

من خلال الشكل نلاحظ ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصينية الى مختلف دول العالم تختلف من منطقة لاخرى حيث تعتبر القارة الافريقية بالتحديد شمالها الوجهة الثانية للصين بعد اوربا بصافي تدفق يقدر ب 201 مليار دولار سنويا ثم تليها اسيا وامريكا اللاتينية لتستحوذ اوربا على معدل التدفق السنوي ب 474 مليار دولار سنوي .

-الجزائر:

والجزائر كغيرها من باقي الدول الإفريقية، تطورت علاقتها مع الصين، حيث تنشط في السوق الجزائرية حوالي 40 شركة صينية كبيرة تسعى إلى توسيع رقعة نشاطها في السوق الإفريقية خاصة في مجال البناء، تشييد الطرقات، قطاع الاتصالات، الطاقة النقل وحتى قطاع الري. وتجدد الإشارة إلى أن العلاقات الجزائرية الصينية الاقتصادية انطلقت عام 1979، ووقع البلدان إلى غاية عام 2010 نحو 200 اتفاقية، تقدر قيمتها المالية ب 18935 مليار دولار أمريكي، وقيمة أعمالها نحو 902.48 مليون دولار أمريكي.

واستقبلت الجزائر الاستثمار الصيني بالترحيب، نظرا لجاذبية النموذج التنموي الصيني كون الصين حققت نجاحات كبيرة وسريعة ترغب الدول النامية في نسخ تجربتها (راضية، ت، 2010). اضافة الى ذلك تطورت عمليات توطين الشركات الصينية في مجال الاستثمار، فبالنسبة لاستقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية لسنة 2015، تحتل الجزائر المرتبة السادسة إفريقيا، بقيمة 210.57 مليون دولار، و بعد كل من غانا (283.22 مليون دولار)، كينيا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، الكونغو، بقيمة (281.83 ، 233.17 ، 226.32 ، 213.71 مليون دولار) على التوالي، حيث يقدر مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في هذه البلدان حوالي النصف بالة سبة لا تقارة الإفريقية. منذ سنة

2007، سعت الصين إلى تنويع استثماراتها بالجزائر، و أحد أهم القطاعات التي ركزت عليها هو قطاع السيارات، فعلى المستوى التجاري، عرفت السيارات الصينية نجاحا وإقبالا كبيرا من طرف المستهلك الجزائري وذلك لثلاثة عوامل رئيسية : التكلفة الرخيصة، الطلب الاستهلاكي القوي، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على القروض الاستهلاكية في تلك الفترة. و بالتالي كانت هناك محاولة صينية لنقل صناعة السيارات الجزائر بعد التأكد من وجود سوق واعدة ، ففي سنة 2008 تم الاتفاق بين الجزائر و الصين على خلق منطقة تعاون صناعية وتجارية صينية في الجزائر ، و تحديدا بمستغانم غرب الجزائر متخصصة في تجميع السيارات، و طرفا الاتفاق هما الشركتان الصينيتان JIANGXI COAL و JIANGLING MOTORS CORPORATION GROUP ، والشريك الجزائري مجمع معزوز، حيث كان بهدف الاتفاق إلى إنتاج 50000 وحدة خلال 5 سنوات (liste, 2012, p. 10) ، في نفس الفترة كذلك تم الاتفاق على مشروع بقيمة 100 مليون دولار بين الشركة الصينية XISHAN و الشركة الجزائرية GM TRADE لإنشاء مصنع تجميع سيارات بسطيف ليبدأ نشاطه في سنة 2009 بإنتاج 11000 وحدة بمختلف أنواع السيارات و خلق 4000 منصب شغل. إلا أن الاتفاقيات السابقة ألغيت بعد عام من ذلك إثر تصريح وزير الصناعة في جانفي 2009 بأن الجزائر مهتمة أكثر بجذب الشركات التي تقوم بالتصنيع وليس التجميع فقط، وحسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2012، كانت هناك زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية منذ سنة 2005 باتجاه إفريقيا، و خاصة الجزائر، حيث حازت على 15 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في إفريقيا لسنة 2007 مقابل 10% سنة 2003. و بالرغم من أن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركزت أساسا في قطاع الطاقة، إلا أن نسبة الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية تبقى ضعيفة. ولقد أبرز كذلك هذا التقرير الاهتمام المتزايد للشركات الصينية بالتواجد في الجزائر خاصة عبر خلق فروع بهدف تسهيل الولوج إلى الأسواق الأوروبية نظرا لاتفاقيات التجارة التفضيلية التي تربط جميع دول شمال إفريقيا (ما عدا ليبيا) بالاتحاد الأوروبي، فكل السلع المصنعة بالمنطقة تصدر نحو الاتحاد الأوروبي مستفيدة من التفضيلات الجمركية و هذا ما يمنح للمستثمرين الصينيين حافزا أكبر لخلق مصانع بالمنطقة. لكن هذا الاهتمام بخلق فروع إنتاجية في الجزائر لم يجسد على أرض الواقع بالرغم من أن الجزائر تتوفر على ميزات نسبية منها خاصة انخفاض أسعار الطاقة (بنزين، غاز، كهرباء) و انخفاض كذلك سعر صرف الدينار مما يرفع تنافسية المنتجات الموجهة للتصدير . (nadia, 24/07/2014) .

التواجد الصيني في الجزائر كاستثمار أجنبي مباشر حقيقي يلاحظ بصفة معتبرة في قطاع المحروقات، و هذا في سياق سعي الجزائر منذ سنة 2000 إلى زيادة اكتشاف و تطوير حقول البترول مع التوجه إلى تنويع التكنولوجيا و الشركاء بغض النظر عن الشركاء التقليديين (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا.....). تعتبر سنة 2002 السنة الحقيقية لبداية الشراكة الجزائرية الصينية في مجال المحروقات، وتبرز هنا الشراكة بين الشركة الصينية SINOPEC و شركة سونطراك لزيادة و تطوير استخراج البترول الخام (recuperation assiste du petrole FOR) من حقل زرزايتين بعين أميناس، في نفس السنة كذلك تم إمضاء عقد من نوع مفتاح في اليد مع فرع تابع لشركة سينوباك بقيمة 525 مليون دولار (75 % الشركة الأجنبية و 25 % مساهمة سونطراك). كذلك تم إمضاء عقد آخر مع شركة سينوباك بمساهمة تقدر

بحوالي 41 مليون دولار تضمن بذلك الحق في اقتسام الإنتاج لمدة 20 سنة عن طريق فرع لها يتمثل في شركة Shengli oil field Company. بالنسبة لسنة 2004 نجد شراكة بين فرع آخر لشركة سينوباك هي شركة SIPEPC و شركة سونطراك للبحث و استخراج البترول في ضواحي وادي مية بورقلة . (شطاب و حمزة، 2017، صفحة 122).

على غرار شركة سينوباك نجد شركة صينية أخرى وهي CNPC حيث أبرمت هذه الأخيرة عقدا سنة 2003 مع سونطراك عن طريق فرع من فروعها و المتمثل في شركة CNODC لبناء مصفاة لتكرير البترول بأردار بطاقة تكرير 600000 طن في العام، حيث تساهم الشركة الصينية بنسبة 70 % من تكلفة المشروع أي حوالي 350 مليون دولار في إطار عقد BOT (Construire, Exploiter et Transférer) لمدة 25 سنة، و في نفس السنة تم بين هذا الفرع و شركة سونطراك إمضاء عقد يتمثل في تطوير و استخراج حقل البترول في ضواحي توات بأردار. (Thierry Pairault, 2014, p. 72).

تم افتتاح المسجد الكبير (جامع الجزائر) في أكتوبر 2020 ، وقد تم تشييده من قبل شركة هندسة البناء الحكومية الصينية ، أكبر مقاول في الجزائر. كان المشروع لا يحظى بشعبية كبيرة حيث كان من الممكن إنفاق ما يقرب من ملياري دولار لتكلفة بنائه على بناء المستشفيات التي تشتد الحاجة إليها ، وهو نقص تعرض أكثر خلال الوباء. تشارك الشركات الصينية أيضًا في بناء ميناء الحمدانية ، وهو مركز إقليمي رئيسي ، ومطار الجزائر الجديد الذي تم الانتهاء منه في عام 2019. كما ساعدوا في بناء عشرات الآلاف من وحدات الإسكان الاجتماعي للمساعدة في التخفيف من النقص الدائم في المساكن في البلاد والحفاظ على عنصر من العقد الاجتماعي للحكومة. (Hamaizia, 03/12/2020).

إذا تمت مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الواردة إلى الجزائر و دول المغرب العربي، يلاحظ أنه منذ سنة 2003، تم تسجيل تطورات ضئيلة جدا إلى كل من تونس، المغرب، ليبيا و موريتانيا مقارنة بالجزائر حتى سنة 2015 . بالنسبة للجزائر تمثل سنة 2003، كبدية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية ، حيث عرفت تطورات معتبرة إلى أن بلغت 191.30 مليون دولار سنة 2013 و انتقلت إلى 666 مليون دولار سنة 2014، و من ثم تقدر نسبة استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية مقارنة بدول المغرب العربي خلال سنة 2014 بنسبة 98.23 %، لتسجل سنة 2015 انخفاضا شديدا حيث بلغت 210.5 مليون دولار فقط و هذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول عالميا. (جميلة، 2018، صفحة 13)

تعتبر الجزائر أول بلد إفريقي مستقبل للخدمات الشركات الصينية بنسبة 14.3 % (بمبلغ يقدر بـ 51.4 مليار دولار) خلال الفترة 2003-2015 و تأتي بعدها أنغولا بنسبة 13.9 % هذا النوع من الاستثمار والذي تعكف على تجسيده الشركات الصينية لا يمكن اعتباره استثمار أجنبي مباشر، لأنها لا تصبح لا مالكة ولا حتى صاحبة حق في هذه البنية التحتية، و هذا حسب تعريف المؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر. فالمعطيات المتوفرة في وزارة التجارة تظهر وجود 784 شركة صينية مسجلة في السجل التجاري في أواخر جويلية 2013 (104 شخص طبيعي و 680 شخص معنوي) ، والوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار تظهر وجود 22 مشروع استثمار صيني الأصل في الفترة 2002 حتى

2011، و بالنسبة لنفس الفترة، يظهر موقع وزارة التجارة الصيني وجود 64 شركة صينية حصلت على رخصة الاستثمار في الجزائر (يصبح الرقم 84 إذا مددنا الفترة حتى 31 جويلية 2013 ، و إذا تم التدقيق في نشاط هذه الشركات نجد ثلثها فقط يقوم باستثمار أجنبي مباشر أي بنسبة 26.9% فقط (حسن، 2017)، حيث تقدر قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الإجمالية نحو الجزائر منذ سنة 2003 حتى سنة 2015 حوالي 2.4 مليار دولار مقابل أكثر من 50 مليار دولار بالنسبة لتوريد الخدمات في قطاع البناء و الأشغال العمومية، لتقل الى 1.7 مليار دولار نهاية عام 2019 و ذلك لعدة اعتبارات منها الازمة الصحية كوفيد 19 وكذا الاختلالات الاقتصادية في هته الفترة . و هنا نلاحظ الفرق الكبير بين نوعي الاستثمارات الصينية في الجزائر. و من ثم نجد أن الشركات الصينية التي تعبر حقيقة عن استثمار أجنبي مباشر حقيقي، مقتصرة في قطاع المحروقات فقط، و فيما يخص الشركات الصينية الأخرى في مجال أداء خدمات، يمكن ملاحظة أنه لا يوجد تحويل الرؤوس أموال من الصين إلى الجزائر لتجسيد المشاريع، بل الجزائر تستقبل خدمات و تعمل على تسديدها عن طريق تحويل أموال إلى البنوك الصينية، على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يعني استقطابا لرؤوس أموال من الخارج بامتلاكها على الأقل 10 في المائة من رأس مال المشروع. (شطاب و حمزة، 2017، صفحة 126)

–الحدول رقم(01):التدفق والمخزون السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصين إلى الجزائر بين عامي 2003 و 2019. (بملايين الدولارات الأمريكية).

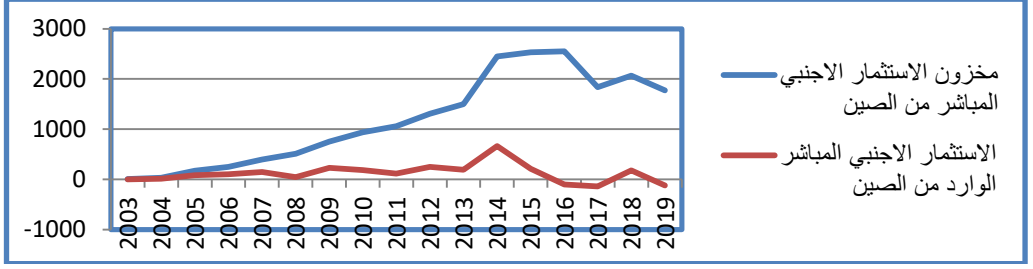
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Fdi stock	5.7	34.49	171.21	247.37	393.89	508.82	751.26	937.26	1059.45
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
Fdi stock	1305.33	1497.2	2451.57	2531.55	2552.48	1833.66	2062.86	1775.35	
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Fdi flow	2.47	11.21	84.87	98.93	145.92	42.25	228.76	186	114.34
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
Fdi flow	245.88	191.30	665.71	210.57	99.89-	140.53-	178.65	-123.62	

المصدر: بيانات موقع © Statista 2022 متاح على الرابط التالي:

[https://www.statista.com/statistics/720491/china-outward-fdi-flows-to-](https://www.statista.com/statistics/720491/china-outward-fdi-flows-to-algeria/)

algeria / شوهد يوم 2022/01/23 على الساعة 22:09.

الشكل رقم(02):



المصدر: بيانات موقع Statista 2022 © متاح على الرابط التالي:

<https://www.statista.com/statistics/720491/china-outward-fdi-flows-to-algeria>

شاهد يوم 2022/01/23 الساعة 22:09.

المحور الثالث: واقع مناخ الاعمال في الجزائر ودوره في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

هذا المحور سوف نتطرق الى واق وتحديات مناخ الاعمال في الجزائر واهم الاصلاحات التي تطرقت اليها الجزائر لتحسين هذا المناخ من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

ان مفهوم مناخ الاعمال ارتبط بتقارير اداء الاعمال للبنك العالمي، حيث تم ربط مناخ الاعمال بسهولة الاعمال او حرية استثمار شركة اجنبية، حيث عرف مناخ الاعمال انه مجموعة الاوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي تتم فيها الاستثمار. والجزائر كغيرها من الدول دخلت ترتيب اداء الاعمال سنة 2005 ومنذ ذلك الحين لم يتحسن ترتيبها فهي تحتل مراتب متأخرة مقارنة ببقية البلدان ،فاغلب المستثمرين يرون بان وتيرة الاصلاحات تعتبر عائق كبير يحد من رغبتهم في الاستثمار (فاطمة، 2017، صفحة 323) ،ومن جهة اخرى فان جمود عملية الاصلاحات يؤثر بالسلب على تصنيف الدولة لمواكبة الدول المتقدمة في هذا المجال. حيث أنه حسب تقرير مناخ الأعمال فإن الجزائر تعد من البلدان التي لم تحقق تغييرا إيجابيا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هته المرحلة رغم إصلاحات الاقتصاد المتخذة، حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الاجانب، وذلك بالنظر للإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة ، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع، -ان الجزائر قد تبوءت طيلة السنوات الخمسة الأخيرة مراتب متأخرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لأجنبي المباشر، وهذا سواء على المستوى العالمي أو العربي، فقد حلت عام 2019 على المستوى العالمي في المرتبة 8410 من بين 109 دولة بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 33 نقطة، أما على المستوى العربي فقد حلت في آخر ترتيب الدول ذات الأداء الضعيف مما يجعلها على مقربة من الدول ذات الأداء الضعيف جدا وهي دول ذات اقتصاد منهار سواء جراء الحروب والنزاعات الداخلية كالسودان والعراق واليمن أو دول متخلفة اقتصاديا ومؤسسياتيا ومعرضة باستمرار إلى خطر الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي والأمني كموريتانيا.

- أنه حسب تقرير التنافسية العالمي فإن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات كمؤشر حجم السوق ومؤشر الصحة والتعليم الابتدائي، إلا أن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام، وحافظت على ابتعادها عن الخمسين دولة الأكثر تنافسية من حيث تطور مناخ الأعمال، وقد أرجع هذا الترتيب ضمن مؤشر التنافسية العالمي إلى عدة مؤشرات، يأتي على رأسها تدني النتائج المسجلة فيما يتعلق بتطور القطاع المالي .
- أن درجة المخاطر السياسية في الجزائر عرفت ارتفاعا كبيرا جدا خلال السنوات الأخيرة، وهذا يرجع بالدرجة الأولى الى الفساد المالي والسياسي التي عانت منها الدولة خلال العشر سنوات الأخيرة، مما جعلتها توصف من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بأنها بيئة ضعيفة من حيث الاستقرار السياسي والامني والحريات. (دغموم، 2020، الصفحات 362-363) - أن الحرية الاقتصادية في الجزائر بكل مكوناتها ما زالت ضعيفة ولم ترقى إلى المستوى المطلوب سواء على المستوى العربي أو المستوي الدولي، وهو ما يشكل أحد التشوهات في مناخ أعمالها ويؤثر بالسلب عليه ويجعله بعيدا عن تطلعات المستثمرين المحليين والاجانب.
- أن الاقتصاد الجزائري سار في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات العشر الأخيرة، إلى أن أصبح حاليا يوصف بـ “المكبوت”.
- أنه حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الاعمال الاجانب، فإن الجزائر تعتبر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد؛ و أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 16% بعد كل من التمويل 19.2% و البيروقراطية 18.4%، مما يدل على ضعف الشفافية في مناخ الأعمال في الجزائر؛ وهو ما ترتب عنه استمرار الجزائر “تذيل” الترتيب العالمي في مؤشر مدركات الفساد.

- اهم اصلاحات مناخ الاعمال من خلال قانون الاستثمار الجديد:

أ- تكريس مبادئ وأسس مهمة جدا مثل: أ- حرية الاستثمار باختيار نوع ومكان الاستثمار الملائم على أن يكون ذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، ب- الشفافية بأن تكون جميع النصوص القانونية “التشريعية والتنظيمية” واضحة “ليس فيها أي غموض يتطلب أي تأويل”، مستقرة “لمدة عشر سنوات على الأقل”، والوصول إليها سهل ومضمون تحقيقا للأمن القانوني وأيضا بأن يكون التنصيب على آليات فعالة وشفافة من خلال وضع شبايك وحيدة وأرضيات أو منصات رقمية وطنية في متناول الاستثمارات الأجنبية والوطنية الكبرى وأخرى محلية “غير ممرضة” في متناول المستثمرين المحليين، وتعزيز صلاحيتها عبر تأهيل ممثلي الإدارات والهيئات المعنية لديها، ج- المساواة في التعامل مع الاستثمارات من خلال عدم التفرقة بين المستثمرين الأجانب والمحليين “الوطنيين” المقيمين وغير المقيمين وكذا بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين...

ب-رسم الغايات التي يرمي المشرع إلى تحقيقها وحصرها في سبع هي:

-تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية، -ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة، -تأمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية، -إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة، -تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة، -تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية، -تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير. (ارزيل، 2022، الصفحات 62-63)

ج-تحديد الاستثمارات الخاضعة لأحكام مشروع هذا القانون:

لقد تم تحديد الاستثمارات الخاضعة لأحكام مشروع هذا القانون وهي الاستثمارات المنجزة من خلال: -اقتناء الأصول المادية وغير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار استحداث أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج، -المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية، -نقل أنشطة من الخارج.

د-ضبط المفاهيم وتحديد المصطلحات المتعلقة بالاستثمار:

لقد تم توضيح المقصود ب: -المستثمر على أنه: “كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيم أو غير مقيم، بمفهوم التنظيم الخاص بالصرف، ينجز استثمار طبقا للقانون الساري المفعول”، -والمقصود ب استثمار الإنشاء على أنه: “كل استثمار منجز من أجل إنشاء رأسمال تقني من العدم باقتناء أصول قصد استحداث نشاط السلع و/أو الخدمات”. -والمقصود ب استثمار التوسع على أنه: “كل استثمار منجز بهدف رفع قدرات إنتاج السلع و/أو الخدمات عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة”. -والمقصود ب استثمار إعادة التأهيل على أنه: “كل استثمار منجز يتمثل في عمليات اقتناء سلع و/أو خدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة قصد معالجة التأخر التكنولوجي أو بسبب الاهتلاك لقدمها والتي تؤثر عليها من أجل رفع الإنتاجية أو إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث سنوات على الأقل”. -والمقصود ب نقل أنشطة من الخارج على أنه: “عمل التحويل الذي تقوم به مؤسسة خاضعة للقانون الأجنبي، لكل أو لجزء من أنشطتها من الخارج إلى الجزائر”.

ه-وضع إطار مؤسسي وهيآتي منسجم وفَعَال:

لقد نص مشروع هذا القانون على أن الإطار المؤسسي والهيآتي للاستثمار يتكون من: 1-المجلس الوطني للاستثمار كجهاز استشاري يوضع لدى رئيس الجمهورية ويكلف ب: -اقتراح إستراتيجية الدولة في ميدان الاستثمار والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها، -إعداد تقرير تقييمي سنوي يرسله إلى رئيس الجمهورية (م 17 من المشروع زائد م 18 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 المعدل والمذكور أعلاه). 2-الوكالة الجزائرية للاستثمار “وضعها مكان الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تكون في خدمة المستثمرين الوطنيين المقيمين وغير المقيمين والأجانب، إذ تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية ب: -ترقية وتأمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر، بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية في الخارج، -إعلام أوساط المال والأعمال وتحييسهم، -ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر، -تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها، -

مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره، -تسيير المزايا بما فيها تلك المتعلقة بحفاظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار هذا القانون، -متابعة مدى تقدم المشاريع الاستثمارية. (م 18 من المشروع زائد م 6 من الأمر رقم 01-03 المذكور أعلاه). 3-شبابيك وحيدة على مستوى الوكالة وهي: -شباك مركزي وحيد يتكفل خصيصا بالمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية إذ يكون هو المحاور الوحيد ذو الاختصاص الوطني المنوط به القيام بكل الإجراءات اللازمة لتجسيد ومرافقة المشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية، -شبابيك وحيدة لا مركزية على المستويات المحلية إذ تكون هي المحاور الوحيد للمستثمرين ذات الاختصاص المحلي المنوط بها القيام بمساعدة ومرافقة المستثمرين في إتمام الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

و- استحداث أنظمة جبائية، ضريبية وجمركية، محفزة جدا للاستثمار مثل: أ-الأنظمة التحفيزية المكرسة للاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية والتي تسمى "أنظمة القطاعات"، وتستفيد منها الاستثمارات المنجزة في نشاطات: -المناجم والحاجر، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، -الصناعة والصناعات الغذائية والصيدلانية والبتروكيميائية، -الخدمات والسياحة، -الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، -اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. كما تستفيد هذه الاستثمارات، زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام من عدة مزايا وإعفاءات جبائية، ضريبية وجمركية حسب الأنماط والأوضاع والمراحل التي تمر بها عمليات إنجاز المشاريع الاستثمارية وهي، طبقا للمادة 27 من المشروع. (السبقي، 2018، الصفحات 299-302)

المحور الرابع: الطريقة والادوات:

سوف نناقش في هذا المحور الاستراتيجية المستخدمة لفحص آثار التعاون الاقتصادي بين الصين والجزائر على الاستثمار الاجنبي المباشر بين البلدين، تم استخدام مجموعة معينة من المتغيرات التي تعتبر من اهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وكذا معبرة عن التعاون الاقتصادي لفهم العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من الصين وهته المتغيرات مستخدمين نموذج الانحدار المتعدد (طريقة المربعات الصغرى) باستعمال برنامج EVIEWS 12. حيث يعتبر نموذج الانحدار المتعدد اداة احصائية تقوم ببناء نموذج احصائي وذلك لتقدير العلاقة بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع (تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة من الصين الى الجزائر في دراستنا) وعدة متغيرات كمية وهي (الناتج المحلي الاجمالي -سعر الصرف - اجمالي تكوين راس المال (الاستثمار المحلي) - الكتلة النقدية - التضخم - الانفتاح الاقتصادي -الاستقرار السياسي). حيث اخترنا الفترة بين سنة 2003-2019. (كريمة، 2015، صفحة 250).

1- المتغيرات الاقتصادية المحددة للنموذج:

يتكون النموذج من متغير تابع و سبع (07)متغيرات مستقلة وهي الاتي:

-الجدول رقم(02):مصادر وطبيعة المتغيرات المدرجة في النموذج.

المتغيرات	نوع المتغير	المصدر	الوحدة
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر(FDIFLOW)	تابع	البنك الدولي	مليون دولار امريكي
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	مستقل	البنك الدولي	مليون دولار امريكي
سعر الصرف(EX)	مستقل	البنك الدولي	نسبة
اجمالي تكوين راس المال(الاستثمار المحلي)(INV)	مستقل	البنك الدولي	نسبة
الكتلة النقدية(M)المعروض النقدي بمعناه الواسع % سنويا	مستقل	البنك الدولي	نسبة
التضخم(INF)	مستقل	البنك الدولي	نسبة
الانفتاح الاقتصادي(OPNNS)	مستقل	البنك الدولي	نسبة
الاستقرار السياسي(PS)	مستقل	البنك الدولي	نسبة

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على بيانات مختلفة.

بناءً على المعلومات الواردة أعلاه ، تم تحديد المعادلة الاقتصادية القياسية التي تربط المتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق من الصين للجزائر) والمتغيرات المستقلة في المعادلة التالية :

$$FDIflow = +B_1GDP + B_2EX + B_3INV + B_4M + B_5INF + B_6OPNS + B_7PS + \varepsilon_i$$

حيث:

α : يمثل الحد الثابت للنموذج

$B_1 - B_2 - B_3 - B_4 - B_5 - B_6 - B_7$:معلمات النموذج

ε_i :بواقي النموذج او الاخطاء العشوائية.

2- تطور السلاسل الزمنية بالنسبة لكل المتغيرات:

من خلال الشكل رقم(03) الذي يوضح تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ،يوضح لنا ان السلاسل غير مستقرة كمكا يلاحظ اتجاه عام غير مستقر مع الزمن فضلا عن وجود تذبذبات متمثلة في تقعات و نتؤات ،هذه التغيرات تؤثر لنا علة وجود مركبة اتجاه عام ،ولنتبين من ان كل هذه السلاسل مستقرة ام لا يتوجب لنا استخدام اختبارات الاستقرار حيث سوف نستخدم اختبار جذر الوحدة (unit root test) ل ديكي فولر (Augmented Dickey-Fuller Test) و فليبيس بيرون (Phillips-Perron test)،تختبر هته الطريقة فرضية العدم $H_0: B=1$ التي ترفض ان السلسلة الزمنية تكون غير ساكنة اي تحتوي على جذر الوحدة،اما اذا كانت السلسلة الساكنة ذلك يكون بالاعتماد على قبول الفرضية البديلة $H_1: B \leq 1$ والتي تدل على عدم وجود جذر الوحدة.

3-استقرارية البيانات بواسطة اختبار ديكي فولر واختبار فليبيس بيرون:

من خلال الجدول رقم (03) يتضح لنا ان المتغيرات كلها مستقرة سواءا بالنسبة لاختبار ديكي فولر او اختبار فليبيس بيرون وعليه يمكن رفض الفرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 اي عدم وجود جذر الوحدة .

4-اختبار الانحدار المتعدد(تقدير معلمات النموذج):

من خلال الجدول رقم (04) يمكن ان تقدر المعادلة التالية لتقدير الانحدار المتعدد للاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق من الصين الى الجزائر و المتغيرات المستقلة في الدراسة بالمعادلة التالية:

$$\text{FDIFLOW} = 0.0193630157027 * \text{D}(\text{GDP}, 2) - 3.35597378307 * \text{D}(\text{EXCHANGE}) \\ - 6.05875027665e-08 * \text{D}(\text{INV}, 2) + 6.67549027158 * \text{M2} - 19.8909384397 * \text{INF} \\ + 74.8628833441 * \text{D}(\text{OPENNES}) - 1284.86043503 * \text{PS} - 1583.88528816$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد مايلي:

-**الناتج المحلي الاجمالي (GDP):** نجد ان احتماليته بلغت (0.41) اي غير معنوي وهذا مايفسر عدم تأثير الناتج المحلي الاجمالي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصيني الى الجزائر ،رغم ايجابيته التي وصلت الى (+0.0193) الا انه غير معنوي من الناحية الاحصائية،وهذا مايعارض مع النظرية الاقتصادية وكذا معظم الدراسات التي تقول ان حجم سوق البلد المضيف هو العامل و المحدد لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

-**سعر الصرف (EXCHANGE):** بلغت احتماليته (0.73) اي غير معنوي وهذا مايفسر عدم تأثير سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصيني الى الجزائر ،حيث بلغت سلبيته (-3.355) الا انه غير معنوي من الناحية الاحصائية،وهذا مايتعارض مع النظرية الاقتصادية القائلة ان الاستقرار النسبي في اسعار الصرف ياثّر ايجابا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

-**الاستثمار المحلي (INV):** بلغت احتماليته (0.21) غير معنوي وهذا مايفسر عدم تأثير الاستثمار المحلي في الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى الجزائر ،حيث كانت سلبيته (-6.06) الا انه غير معنوي من الناحية الاحصائية.

-**الكتلة النقدية (M):** بلغت احتماليته (0.38)، وهذا ما يفسر عدم تأثير الكتلة النقدية على الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى الجزائر رغم ايجابيته الكبيرة (+6.67) الا انه غير معنوي من الناحية الاحصائية.

-**التضخم (INF):** بلغت احتماليته (0.05) معناه ان المؤشر الاكلي للتضخم معنوي وله تأثير على الاستثمار الاجنبي المباشر الصيني المتدفق الى الجزائر سلبيا وهذا بنسبة كبيرة قدرت ب (-19.89)،وجود علاقة عكسية قوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى الجزائر ومعدل التضخم في الجزائر اي عندما يرتفع معدل التضخم ب 1% يقل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر بنسبة 1989% وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة مع النسب الاخرى وهذا مايتفق مع النظرية الاقتصادية القائلة ان معدل التضخم عائق امام الاستثمار الاجنبي المباشر،والجزائر كغيرها من الدول ومع ارتفاع معدلات التضخم المتزايدة هذا الامر الذي حال امام الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة في السنوات الاخيرة.

-**الانفتاح الاقتصادي (opnnes):** بلغت احتماليته (0.03)،هذا مايفسر معنويته اي وجود علاقة قوية وذات دلالة احصائية موجبة بنسبة كبيرة جدا قدرت ب (74.86) ،اي عندما يرتفع مؤشر الانفتاح ب نسبة 1% يزيد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق من الصين الى الجزائر بنسبة 7486%. وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث ان الانفتاح على العالم فيما يخص الاقتصاد ياثّر ايجابا على الاستثمارات داخل البلد المضيف.

-**الاستقرار السياسي (ps):** بلغت معنويته (0.019)،هذا ما يفسر معنويته اي وجود علاقة قوية ومعنوية سلبية بين الاستقرار السياسي في الجزائر وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصيني في الجزائر حيث بلغت سلبيته (-1284.86) اي عندما يرتفع

الاستقرار السياسي في الجزائر بنسبة 1% ينفخض الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق من الصين الى الجزائر بنسبة(128486%) وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ان كل توتر سياسي وفوضى وعدم ضبط للقوانين داخل البلد المضيف ياثّر سلبا بطريقة قوية على الاستثمار الاجنبي المباشر .

5-اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

-من خلال الجدول رقم (04) نجد قيمة فيشر المحسوبة ($F\text{-stat}=2.14$) وهي غير معنوية بنسبة (0.16) والنسبة اكبر من 0.05 وهذا ما يفسر ان النموذج غير معنوي ، كذلك حسب ($R\text{-squared}= 0.681856$) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع (تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصيني الى الجزائر) بنسبة 68.18% وهي نسبة جيدة اما الباقي يدخل ضمن حدا الخطا.

6-دراسة مشاكل النموذج:

أ-اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية:

يهدف هذا الاختبار الى معرفة طريقة توزيع البواقي ،اي بمعنى هل سلسلة البواقي تتبع توزيع طبيعي ام لا، ومنه فرضية H_0 تتبع توزيع طبيعي والفرضية H_1 سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

من خلال الشكل رقم(04) نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ($Prop=0.82$) وهي اكبر من القيمة المعنوية 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 التي تقول ان سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ب-مشكل الارتباط الذاتي بين الاخطاء:

نستعمل اختبار بروش قودفري (GBF) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء في النموذج المقدر.

- اختبار LM Test للارتباط الذاتي:

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ($Prop=0.44$) اكبر من القيمة المعنوية ل 0.05 و منه نقبل الفرضية الصفرية التي مفادها عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء.

ج-مشكل عدم تجانس التباين:

-اختبار عدم تجانس التباين(Breusch-Pagan-Godfrey).

من خلال الجدول رقم(07) نلاحظ ان قيمة ($LM=4.10$)، بينما قيمة كيدو = 0.76 وهي اصغر من قيمة LM ومنه نقبل فرضية تباين التجانس ونرفض الفرضية البديلة.

خاتمة:

ان الهدف من دراستنا هو التعرف على العلاقة بين مؤشرات مناخ الاعمال في الجزائر مع مؤشرات التعاون الاقتصادي وحجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصيني الى الجزائر خلال الفترة 2003-2019، لذلك تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار مامدى وجود علاقة قوية توازنية بين المتغير التابع وهو(تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصيني الى الجزائر) و اهم مؤشرات مناخ الاعمال والتعاون الاقتصادي المتمثلة في (الناتج المحلي الاجمالي-سعر الصرف - اجمالي تكوين راس المال(الاستثمار المحلي) - الكتلة النقدية-التضخم-الانفتاح الاقتصادي -الاستقرار السياسي) حيث خلصت النتائج الى:

-لاوجود لعلاقة معنوية بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى الجزائر حيث تعارضت نتائجنا مع دراسة

كل من (Sumon Kumar BHAUMIK-Catherine Yap-2010) ودراسة (Ma, March 2010) .

- **سعر الصرف (EXCHANGE)** لارتبطه علاقة معنوية بالاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى الجزائر من الصين وهذا ما تعارض مع نتائج دراسة (Kugler, September 2009) التي تقول بوجود علاقة قوية وسلبية.
- **الاستثمار المحلي (INV)**: غير معنوي وهذا ما يفسر عدم تأثير الاستثمار المحلي في الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى الجزائر حيث تعارضت نتائجنا مع كل مندراسة (عثمان سمير عثمان 2021) التي تقول بوجود علاقة قوية معنوية موجبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر .
- **الكتلة النقدية (M)**: عدم تأثير الكتلة النقدية على الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى الجزائر رغم ايجابيته الكبيرة الا انه غير معنوي من الناحية الاحصائية. وهذا ما تعرض مع دراسة (عثمان سمير عثمان 2010) التي تقول بوجود علاقة قوية معنوية موجبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر .
- **التضخم (INF)**: معنوي وله تأثير على الاستثمار الاجنبي المباشر الصيني المتدفق الى الجزائر سلبيا ، وجود علاقة عكسية قوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى الجزائر ومعدل التضخم في الجزائر وهذا ما توافق مع دراسة كل من (Gichamo ; Tesfanesh Zekiwo) Dodertorns university 2018)) وتعارضت نتائجنا مع نتائج دراسة (عثمان سمير عثمان 2010) التي تقول بعدم وجود علاقة بين التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر.
- **الانفتاح الاقتصادي (opnnes)**: وجود علاقة قوية وذات دلالة احصائية موجبة بنسبة كبيرة ، اي عندما يرتفع مؤشر الانفتاح ب نسبة 1% يزيد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق من الصين الى الجزائر بنسبة 7486%. وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ودراسة (Leanard K.Chang and Zihni Ma- 2010) ودراسة (عثمان سمير عثمان 2010).
- **الاستقرار السياسي (ps)**: وجود علاقة قوية ومعنوية سلبية بين الاستقرار السياسي في الجزائر وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصيني في الجزائر وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية .
- **الهوامش:**

1. Fu, Y. (2021). The Quiet China-Africa Revolution: Chinese Investment. Retrieved from <https://thedi diplomat.com/2021/11/the-quiet-china-africa-revolution-chinese-investment/>
2. Gichamo, T. Z. (2012). Master Programme, Thesis: Determinants of Foreign Direct Investment Inflowsto Sub-Saharan Africa: a panel data analysis. |Department of Economics, Södertörns University.
3. Hamaizia, A. (03/12/2020). Rebalancing Algeria's Economic Relations with China. Retrieved from <https://www.chathamhouse.org/2020/12/rebalancing-algerias-economic-relations-china>
4. liste, j. k.-n.-j. (2012). Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en egypte. banque africaine de developpement (BAD), p 10.
5. Ma, L. K. (March 2010). China's Outward Foreign Direct Investment. In E. R. of, China's Growing Role in World Trade (pp. p 545-578.)
6. Mühlen, M. B. (2014). FDI, China's Impact on Africa – The Role of Trade and. (R.-U. B.-U. Hohenheim, Ed.) of International Economics, GC 3/145, Universitaetsstr. 150, 44780 Bochum, Germany, 206, p 05.
7. nadia, c. (24/07/2014). "L'Afrique et les locomotives économiques du sud : état et perspective". In U. d. Panthéon-Sorbonne. (Ed.), Communication présenté in Journée d'études "Bandung 60 ans après : Quel bilan .":
8. Normaz Wana Ismail, P. S. (September 2009). The Effect of ASEAN Economic Integration on Foreign Direct Investment. (S. U. Center for Economic Integration, Ed.) Journal of Economic Integration, 24(03), 385-407.
9. Thierry Pairault, K. F. (2014). l'Algérie et la diplomatie pétrolière de la chine. Chine- Algérie : une relation singulière en Afrique(978-2-36013-230-0), p 72.

10. Yap, c. C., & Sumon, K. (2011). China's economic cooperation related investment: An investigation of its direction and some implications for outward investment. (u. o. usa, Ed.) china economic review, Volume 22.(Issue 1.), p 75-87.
11. أ-كاروس احمد د-طويل اسيا. (2019). التعاون الاقتصادي بين دول اليريكس و اثره على الاقتصاد العالمي. (جامعة البليدة) مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 10(03)، ص 396.
12. اكرام عبدالرحيم. (2002). التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي. مصر: الدار العربية للنشر و التوزيع.
13. الحسنوي حسن. (2017). استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا-الدبلوماسية والانعكاسات-. مجلس دراسات الوحدة العربية-مصر.
14. الكاهنة ارزيل. (2022). نظرة حول قانون الاستثمار الجديد. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17 (العدد 02)، ص 62-63.
15. بسدات كريمة. (2015). اطروحة دكتوراه تحت عنوان:العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر. تأليف جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس-. الجزائر : تخصص اقتصاد مالي.
16. جيهان عبد السلام عباس. (2022). العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية -دراسة تحليلية-. (كلية الدراسات الافريقية العليا-القاهرة-مصر-،،). مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 16(3)، 183-184.
17. د:اسماء دريسي. (2008/2007). التعاون الاقتصادي بين الصين وافريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية. تأليف جامعة الجزائر-قسم علوم -التسيير-. تخصص مالية نقود وبنوك.
18. د:روضاوي السبي. (2018). قراءة في قانون الاستثمار الجديد 09/16. مجلة العلوم الانسانية(العدد 05)، ص 299-302.
19. د:هشام دغموم. (2020). تقييم مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019. (جامعة الجزائر 03).مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23، ص 362-363.
20. دمحجوب فاطمة. (2017). تحليل واقع مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016. (جامعة زيان عاشور-الجلقة-) مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ص 323.
21. راضية،ت. (2010). نشر في الفجر يوم 05 - 09 - 2010. تم الاسترداد من قيمة الاستثمارات الصينية بالجزائر: <https://www.djazairiss.com/alfadjr/160153>
22. سمير عثمان. (2021). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اطار سياسة التحرير الاقتصادي في مصر. (كلية السياسة والاقتصاد-جامعة السويس-) مجلة السويس للابحاث، المجلد 12(العدد 03)، ص 213-233.
23. طيب جميلة. (2018). العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة:العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا. (جامعة خميس مليانة) المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، ص 13.
24. عبد الرحيم خليل عليان. (2009). الاقتصاديات النامية في ظل التجارة العالمية مع التطبيق على الحالة المملكة العربية السعودية-القرص والتحديات-. السعودية: المملكة العربية السعودية-الرياض-.
25. عبد اللطيف عبد المجيد. (2006). اقتصاديات المشاركة الدولية(من التكتلات الدولية حتى الكويز). تأليف دار الجامعة-الاسكندرية-مصر-
26. نادية شطاب، و زكرياء حمزة. (2017). التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار اجنبي مباشر و تقديم خدمات(مرجع سبق ذكره). (جامعة البويرة،). مجلة معارف، 12(22)، ص 126

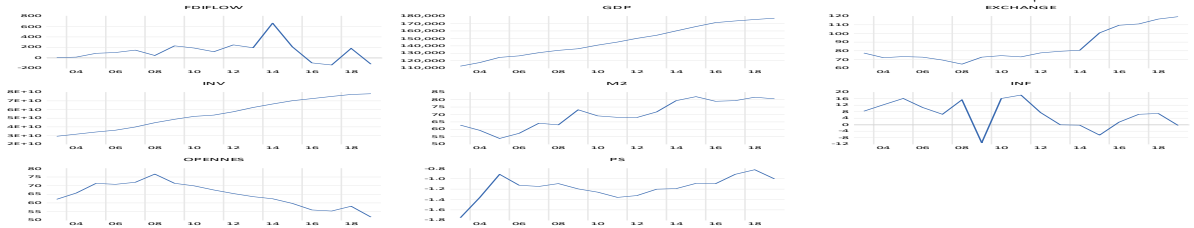
اثر التعاون الاقتصادي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بين الصين والجزائر :
دراسة قياسية للفترة بين(2003-2019).

-الملاحق:

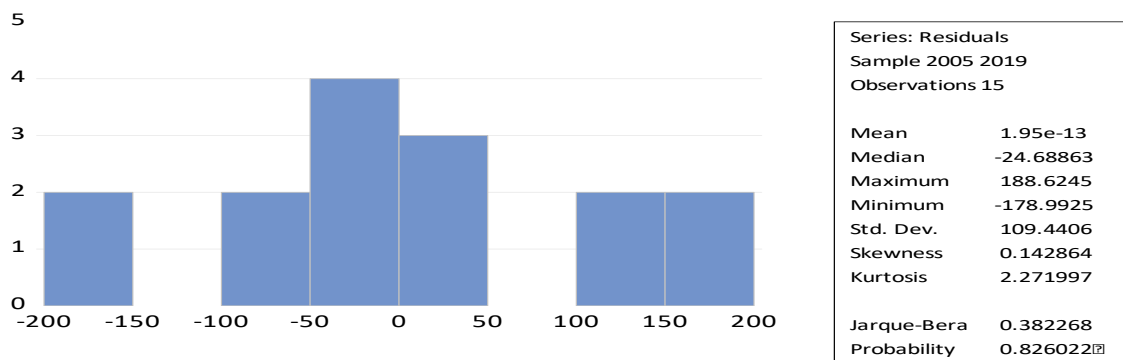
-الجدول رقم(03):استقرارية البيانات بواسطة اختبار ديكي فولر واختبار فليبيس بيرون.

المتغير		اختبار ديكي فولر		اختبار فليبيس بيرون	
		درجة الاستقرار	نوع السلسلة	درجة الاستقرار	نوع السلسلة
(FDIFLOW)	عند المستوى	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	عند المستوى	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
(GDP)	عند الفرق الاول	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	عند الفرق الاول	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
(EX)	عند الفرق الاول	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	عند الفرق الاول	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
(INV)	عند الفرق الثاني	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	عند الفرق الثاني	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
(M)	عند الفرق الاول	حد ثابت واتجاه	حد ثابت واتجاه	عند الفرق الاول	حد ثابت واتجاه
(INF)	عند المستوى	حد ثابت واتجاه	حد ثابت واتجاه	عند المستوى	حد ثابت واتجاه
(OPNNES)	عند الفرق الاول	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	عند الفرق الاول	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
(PS)	عند الفرق الاول	حد ثابت فقط	حد ثابت فقط	عند الفرق الاول	حد ثابت فقط

الشكل رقم:(03): تطور السلاسل الزمنية بالنسبة لكل المتغيرات:



الشكل رقم (04): التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية.



الجدول رقم (04): اختبار الانحدار المتعدد (تقدير معلمات النموذج):

D(GDP,2)	0.019363	0.022585	0.857352	0.4196
D(EXCHANGE)	-3.355974	9.601418	-0.349529	0.7370
D(INV,2)	-6.06E-08	4.47E-08	-1.356054	0.2172
M2	6.675490	7.163729	0.931846	0.3824
INF	-19.89094	8.421144	-2.362023	0.0502
D(OPENNES)	74.86288	27.66892	2.705667	0.0304
PS	-1284.860	427.3707	-3.006431	0.0198
C	-1583.885	812.3076	-1.949859	0.0922

الشكل رقم (06): اختبار LM Test للارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.301017	Prob. F(2,5)	0.7526
Obs*R-squared	1.612007	Prob. Chi-Square(2)	0.4466

الجدول رقم (07): اختبار عدم تجانس التباين (Breusch-Pagan-Godfrey).

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.376321	Prob. F(7,7)	0.8897
Obs*R-squared	4.101381	Prob. Chi-Square(7)	0.7680
Scaled explained SS	0.568068	Prob. Chi-Square(7)	0.9992

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات EVIEWS 12